مجلة البحوث التربوية والنفسية

Journal homepage: https://jperc.uobaghdad.edu.iq

ISSN: 1819-2068 (Print); 2663-5879 (Online)

Journal of Educational and Psychological Research

تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في ضوء رؤية عُمان 2040: دراسة وصفية تحليلية من منظور علم النفس التربوي

دينا سمير علي*[1] وخالد بن مسلم المشيخي[2]

[1، 2] كلية الآداب والعلوم التطبيقية، جامعة ظفار، سلطنة عمان.

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 21، أيلول 2025
إجراء التعديلات: 20، شباط 2026
قبول النشر: 3، آذار 2026
النشر على الإنترنت: 1، تموز 2026

الكلمات المفتاحية:
رؤية عُمان 2040
الإعاقة
علم النفس التربوي
الدمج التعليمي
الحماية الاجتماعية

الملخص

تُعد قضية الإعاقة من القضايا الإنسانية والمجتمعية المعقدة التي تتجاوز البعد الطبي لتشمل أبعادًا تعليمية ونفسية واقتصادية واجتماعية. وفي إطار رؤية عُمان 2040، التي تركز على بناء مجتمع عادل ومتماسك يرتكز على الإنسان وتمكين الفئات الخاصة، يبرز موضوع دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفه أحد المحاور الأساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الإعاقة في سلطنة عمان من منظور علم النفس التربوي، وذلك من خلال استعراض الأطر التشريعية والمؤسسية بشأن رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم، إلى جانب المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالتعليم، والتأهيل، والتوظيف، والحماية الاجتماعية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى الوثائق الرسمية والتقارير الوطنية والإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، إضافةً إلى مبادرات وزارة التربية والتعليم والتنمية الاجتماعية، والتقارير الدولية ذات الصلة. أظهرت النتائج أن سلطنة عُمان حققت تقدماً تشريعياً ومؤسسياً ملحوظاً في مجال دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير بيئة قانونية داعمة، غير أن التحديات ما تزال قائمة، خصوصاً في ما يتعلق بضعف نسب الالتحاق بالتعليم (16.1%)، وارتفاع نسب الأمية (27%)، وتدني معدلات التوظيف النوعي (28%)، إضافة إلى وجود فجوة واضحة بين الذكور والإناث في فرص التعليم والعمل. وتنعكس هذه التحديات على الصحة النفسية والتربوية لهذه الفئة في شكل تدني تقدير الذات، وصعوبة التكيف المدرسي، والإقصاء الاجتماعي، وضعف الدافعية الأكاديمية. خلصت الدراسة إلى أن تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040 يتطلب تعزيز البيانات التفصيلية، وإدماج مؤشرات نفسية–تربوية في متابعة تنفيذ برامج الدمج، وتوسيع نطاق الخدمات لتشمل جميع المحافظات. كما أوصت بتفعيل برامج الإرشاد النفسي في المدارس والجامعات، وتدريب المعلمين على استراتيجيات الدمج، وتقديم حوافز للقطاع الخاص لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. إن الاستثمار في التعليم الشامل والدعم النفسي–الاجتماعي يسهم في بناء رأس مال بشري قادر على تحقيق التنمية المستدامة التي تستهدفها الرؤية.

المقدمة

تُعد رؤية عُمان 2040 إطارًا استراتيجيًا وطنيًا شاملًا يهدف إلى بناء مجتمع عادل ومتماسك، يقوم على تمكين الإنسان العُماني وتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها. وقد أولت الرؤية اهتمامًا خاصًا بالفئات ذات الأولوية، وفي مقدمتها الأشخاص ذوو الإعاقة، من خلال التأكيد على مبادئ العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والدمج المجتمعي، بما يضمن مشاركتهم الفاعلة في التنمية والتعليم وسوق العمل، وعدم إقصائهم بسبب الإعاقة. وفي محور الإنسان والمجتمع: ركزت على تطوير منظومة تعليم شاملة تراعي الفروق الفردية، وتضمن إتاحة التعليم الجيد لجميع فئات المجتمع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. ويُبرز هذا التوجه أهمية التعليم الدامج والدعم النفسي–التربوي بوصفهما مدخلين أساسيين لتعزيز التكيف المدرسي، وتنمية القدرات المعرفية والاجتماعية، وتحسين جودة الحياة لهذه الفئة، بما ينسجم مع توجهات علم النفس التربوي المعاصر.

أما في محور الاقتصاد والتنمية المستدامة: فقد أكدت الرؤية على الاستثمار في رأس المال البشري، ورفع معدلات

* Corresponding author.
E-mail address: dali@du.edu.om
DOI: 10.52839/0111-000-090-004
This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

التوظيف النوعي، وتمكين جميع أفراد المجتمع من الإسهام في النشاط الاقتصادي. ويشمل ذلك دعم تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتوظيفهم ، وتهيئة بيئات العمل المناسبة لهم، بما يعزز استقلالهم الاقتصادي، ويقوي شعورهم بالكفاية الذاتية والانتماء المجتمعي، ويحد من الآثار النفسية السلبية المرتبطة بالبطالة والتهميش. وفي محور الحوكمة والأداء المؤسسي، شددت رؤية عُمان 2040 على أهمية تطوير التشريعات والسياسات العامة، وتحسين جودة الخدمات، وبناء أنظمة متابعة وتقييم قائمة على البيانات والمؤشرات. ويُعد هذا التوجه داعمًا مباشرًا لقضايا الإعاقة، إذ يسهم في ضمان فاعلية تنفيذ برامج الدمج، وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، ومراقبة مستوى التقدم في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة تعليميًا ونفسيًا واجتماعيًا.

وتُظهر رؤية عُمان 2040 تكاملًا واضحًا بين البعد الإنساني والبعد المؤسسي في التعامل مع قضايا الإعاقة، حيث لا تقتصر على توفير الخدمات، بل تمتد إلى بناء بيئة داعمة نفسيًا وتربويًا واجتماعيًا. ومن ثم، تمثل الرؤية مرجعية نظرية مهمة لدراسة واقع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحليل التحديات التي تواجه دمجهم، وتفسير الفجوة بين الأهداف الاستراتيجية والتطبيق العملي من منظور علم النفس التربوي. ومن ثم تعد إشكالية الإعاقة ليست مجرد قضية طبية أو تأهيلية فحسب، بل هي مسألة اجتماعية، اقتصادية وتربوية تمس حقوق الإنسان وكرامته. وتسعى سلطنة عُمان في إطار رؤيتها إلى تحقيق تنمية شاملة تُركّز على الإنسان وتمكين الفئات الخاصة، ومن ثم يصبح تقييم واقع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة داخل هذه الرؤية ضرورة علمية ملحة لضمان دمجٍ فعّالٍ ومستدام.

وستعرض هذه الدراسة الإطار القانوني والمؤسسي في عُمان، الوضع الإحصائي الراهن، انعكاسات السياسات والممارسات على الصحة النفسية والتعلم لدى ذوي الإعاقة، مع تحليل نفسي تربوي للوضع الراهن للأشخاص ذوي الإعاقة، ثم تقدّم توصيات عملية مبنية على أدلة منطقية.

الإطار القانوني والمؤسسي

القوانين والتشريعات

1.مرسوم سلطاني رقم 92/ 2025 إصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

يشكّل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان إطارًا تشريعيًا متكاملًا يهدف إلى ضمان حقوق هذه الفئة في مختلف مجالات الحياة، استنادًا إلى مبادئ العدالة والمساواة وعدم التمييز. وقد عرّف القانون الإعاقة تعريفًا شاملاً يراعي الأبعاد الجسدية والعقلية والذهنية والحسية والاجتماعية، مؤكدًا أن الإعاقة تنتج عن التفاعل بين الفرد والحواجز البيئية والمجتمعية. كما كفل القانون حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع الكامل بحقوقهم المدنية، بما في ذلك الأهلية القانونية، والحق في التقاضي، والحماية من العنف والاستغلال، والمشاركة في الحياة العامة والسياسية، مع التزام الدولة بإزالة الحواجز وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة وضمان سهولة الوصول إلى المرافق والخدمات العامة.

وفي الجانب التعليمي والصحي، أقرّ القانون الحق في التعليم بجميع مراحله ومساراته دون تمييز، مع اعتماد سياسات الدمج التعليمي، وتوفير الكوادر المتخصصة، والتجهيزات، والمعينات، والتكييفات المناسبة للمناهج والبيئة التعليمية. كما كفل الحق في الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية، والكشف المبكر، والتدخل المبكر، والدعم النفسي والطبي طويل المدى، مع مراعاة احتياجات المرأة ذات الإعاقة والأطفال الأكثر عرضة للإعاقة. وامتد القانون ليشمل الحقوق الاجتماعية والثقافية، مثل الحق في تكوين أسرة، والحماية الاجتماعية، والحصول على المعونات، والسكن الملائم، والمشاركة في الأنشطة الثقافية والرياضية والإعلامية، والوصول إلى المعلومات ووسائل الاتصال بوسائط ميسّرة.

أما في المجال الاقتصادي والمهني، فقد نص القانون على حق العمل والتوظيف، وفرض نسب تشغيل إلزامية للأشخاص ذوي الإعاقة في الجهات الحكومية والقطاع الخاص، مع ضمان المساواة في الحقوق الوظيفية وتوفير الترتيبات التيسيرية في بيئة العمل. كما أقرّ إعفاءات جمركية وضريبية للمعينات والتجهيزات، ودعم التدريب المهني، والمشروعات الصغيرة، والتمويل، بما يعزز الاستقلال الاقتصادي. ونظم القانون برامج التأهيل والتأهيل المهني، وإنشاء مراكز التأهيل والمراكز الإرشادية، وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم. واختُتم القانون بإنشاء اللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة لتنسيق السياسات والاستراتيجيات الوطنية، ومتابعة الالتزامات الدولية، إلى جانب تحديد العقوبات الرادعة لمخالفة أحكامه، بما يضمن فاعليته في حماية الحقوق وتعزيز الدمج المجتمعي الشامل.

وينص قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان على التزام الجهات الحكومية والقطاع الخاص بتعزيز الإدماج الاقتصادي، حيث أوجب تخصيص نسبة (5%) من الوظائف للأشخاص ذوي الإعاقة في الجهات الحكومية، وكذلك لدى أصحاب الأعمال الذين يستخدمون 40عاملًا فأكثر، مع ضمان تمتعهم بالحقوق الوظيفية كافة وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة في بيئة العمل.

وفي إطار دعم التوازن بين العمل والرعاية الأسرية، أقرّ القانون تخفيض ساعات العمل بمقدار ساعتين يوميًا مدفوعة الأجر لكل من الموظف أو العامل من ذوي الإعاقة، أو من يتولى رعاية أحد الوالدين أو الزوج أو الأبناء من ذوي الإعاقة المتوسطة أو الشديدة، بما يعكس بعدًا نفسيًا–اجتماعيًا داعمًا للاستقرار الأسري والصحة النفسية.

وفي المجال التعليمي، حدّد القانون الفئة العمرية المستهدفة ببرامج الدمج التعليمي ما بين (22–4)عامًا، مع التأكيد على توفير الخدمات التربوية والتأهيلية والتكييفات المناسبة وفق القدرات الجسدية والعقلية والحسية، وهو ما ينسجم مع مبادئ علم النفس التربوي المتعلقة بالنمو، والفروق الفردية، والتوافق المدرسي .كما نصّ القانون على أحقية الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستفادة من برامج التدخل المبكر خلال السنوات الثماني الأولى من عمر الطفل، كونها مرحلة حاسمة للوقاية من الآثار النمائية والنفسية المترتبة على الإعاقة، ودعم النمو المعرفي والاجتماعي والانفعالي.

وفيما يتعلق بالتأهيل المهني، ألزم القانون الجهات المعنية بتوفير خدمات التوجيه والتدريب والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة الذين تزيد أعمارهم على (15)عامًا، وفق قدراتهم واستعداداتهم، وبما يسهم في إعدادهم لسوق العمل وتعزيز الاستقلالية والكفاية الذاتية (قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الجريدة الرسمية العدد -1620).

2. قانون رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم (قانون رقم 2008/63)

- صدر في 22 أبريل 2008، يُعرف أيضًا بـ *Welfare and Rehabilitation of Persons with Disabilities Act*. (Decree)
- يتضمن فصولاً رئيسة مثل: التعاريف والأحكام العامة، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، مراكز التأهيل، العقوبات والتعويضات .
- ينص القانون على التزامات الدولة بتوفير التأهيل والرعاية، وتهيئة المرافق، وتشغيل المعاقين بما يتناسب مع قدراتهم(WHO ,2010) ..

3.القوانين والمراسيم الحديثة التي تطوّر المفاهيم والمصطلحات

- المرسوم السلطاني رقم:**8/2021** يُحدث تغييرًا في المصطلحات، حيث يستبدل كلمات مثل «المعاقين» أو «ذوي الاحتياجات الخاصة» بعبارة «ذوي الإعاقة». هذا مهم من الناحية النفسية؛ فالمصطلحات تُعبّر عن احترام الهوية وتحسين الانتماء.
- القوانين التعليمية مثل **قانون التعليم المدرسي** (Royal Decree 31/2023)الذي يُلزم أن تكون مباني المدارس الحكومية مستوفية لمعايير تسهّل وصول ذوي الإعاقة إليها. وهذا يشمل المرافق، البنية التحتية، احتمالية استخدام التكنولوجيا المساعدة.

4.قانون الحماية الاجتماعية الجديد – المرسوم السلطاني رقم 2023/52 (Social Protection Law)

- أصدر سلطان عمان في يوليو 2023، ويُعدّ إصلاحًا شاملًا لنظام الحماية الاجتماعية. (muscatdaily.com)
- يدمج عدة صناديق تقاعد، ويوسّع مميزات الحماية لتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، من ضمنها بدل شهري للأشخاص ذوي الإعاقة الذين تتطلب حالتهم رعاية ومساندة(spf.gov.om) .
- أمثلة على الفقرات الخاصة: الأشخاص ذوو الإعاقة الدائمون الذين يحتاجون إلى دعم ورعاية، يتم صرف 130 ر.ع شهريًا لهم وفق الشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون(spf.gov.om) .

5.التزام الدولة بتخصيص نسب للتوظيف

- وزارة التنمية الاجتماعية تشير إلى تخصيص نسبة **2 %** من الوظائف للحكومة لذوي الإعاقة (Times of Oman) .
- كما ينص القانون/المراسيم على التزام أرباب العمل بتوظيف مؤهلين من ذوي الإعاقة إذا توافرت شروطهم في المؤسسات التي توظف عددًا معينًا من العمال.

6.المؤسسات والإجراءات التنفذية

- **وزارة التنمية الاجتماعية** هي الجهة الرئيسة المعنية برعاية المعاقين، تقوم ببرامج التأهيل، التعليم الخاص أو الجزئي، الدعم المهني، ودمجهم في سوق العمل حينما تكون الوظائف مناسبة(Times of Oman) .
- **الصندوق الوطني للحماية الاجتماعية** (Social Protection Fund)الذي يدير برنامج المعونة للأشخاص ذوي الإعاقة بمقتضى قانون الحماية الاجتماعية 2023/52 . (muscatdaily.com)
- **اللجان الوطنية والخدمات التخصصية** :من الجهات المختصة تحديد مستوى الإعاقة، تقييم الحالة، إصدار بطاقة الإعاقة، وتنسيق خدمات التأهيل(spf.gov.om) .

من هذه البيانات، يتضح أن عمان قطعت خطوات مهمة من الناحية التشريعية والمؤسسية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، لكن هناك فجوات واضحة من حيث الوصول إلى التعليم، والتوظيف، والفعالية النفسية للتدخلات. رؤية عمان 2040 تُوفر إطارًا ملائمًا للتطوير، لكن نجاح الرؤية يتطلب إدماج مؤشرات تراعي الأبعاد النفسية والتربوية، وتكثيف الجهود التنفيذية خصوصًا في المناطق التي تقل فيها الخدمات.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

رغم التقدّم التشريعي والمؤسسي، تظهر فجوات تنفيذية تؤثر في جودة الحياة والتعليم والعمل للأشخاص ذوي الإعاقة. تسعى الدراسة للإجابة عن أسئلة رئيسة منها:

1. ما المؤشرات الإحصائية لخدمات التعليم والتأهيل والتوظيف؟ وما التحديات العملية للأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عمان؟
2. ما الانعكاسات النفسية والتربوية لعدم التكامل الكامل لسياسات الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عمان؟
3. كيف تترجم رؤية 2040 التزامها بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة؟
4. ما مؤشرات القياس المقترحة لنجاح الإدماج (قابلة للقياس سنويًا)؟
5. ما التوصيات العملية لربط تنفيذ رؤية 2040 بمؤشرات نفسية–تربوية قابلة للقياس؟

مصطلحات الدراسة:

الدمج Inclusion:

يُعرَّف الدمج في هذه الدراسة على أنه النموذج الشامل الذي يضمن الحق الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول والمشاركة الفعالة في جميع مناحي الحياة المجتمعية والتربوية على أساس من المساواة مع الآخرين. يتجاوز هذا المفهوم التكيف المادي ليشمل تعديل السياسات والمناهج واستراتيجيات التدريس والبيئات الاجتماعية لاستيعاب التنوع البشري وتقديره، ضمن إطار البيئات الطبيعية (كالمدارس الحكومية

وأماكن العمل) وليس في أماكن منعزلة أو خاصة (UNESCO, 2017).
يرتكز هذا التعريف على المادة (24) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة(CRPD) ، التي أكدت على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم دون تمييز وفي نظام تعليمي شامل على جميع المستويات، وهو الأمر الذي صادقت عليه سلطنة عُمان(United Nations, 2006) .

التمكينEmpowerment:
يُقصد بالتمكين في هذه الدراسة العملية الديناميكية والهادفة التي يكتسب من خلالها الأشخاص ذوو الإعاقة السُّلطة (السيطرة على حياتهم وقراراتهم)، والموارد (المعرفية، والمهارية، والمالية)، والثقة اللازمة ليكونوا أفرادًا فاعلين مستقلين، قادرين على ممارسة المناصرة الذاتية (Self-Advocacy) والمشاركة بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعهم. وهو تحول في النموذج من نمط "الاعتمادية" إلى نمط "المواطنة الفاعلة والمنتجة.
وتعرفه منظمة الصحة العالمية (WHO) كعملية يتم فيها مساعدة الأفراد على اكتساب السيطرة على حياتهم الخاصة والوصول إلى العالم من حولهم وإحداث تغييرات مرغوبة في بيئتهم الاجتماعية (World Health Organization, 2010).

رؤية عُمان 2040:
تُعرف رؤية عُمان 2040 في هذا السياق بأنها الإطار الاستراتيجي الوطني الشامل والرئيس لتحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عُمان على المدى الطويل. تقوم الرؤية على ثلاثة محاور أساسية هي: الإنسان والمجتمع، والاقتصاد والتنمية المستدامة والحوكمة والأداء المؤسسي. وتشكل هذه الرؤية الإطار المعياري والتوجيهي الذي تُستمد منه أهداف وسياسات دمج الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم، حيث تؤكد صراحة على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص وبناء مجتمع متلاحم يضمن كرامة المواطن الكريمة له (Oman Vision 2040).

علم النفس التربويEducational Psychology
يُعرَّف علم النفس التربوي بأنه ذلك الفرع التطبيقي من علم النفس الذي يدرس العمليات النفسية (كالتعلم، والدافعية، والتفكير، والنمو) في السياقات التربوية المختلفة مما يسهم في الأساس النظري والتطبيقي لتصميم بيئات التعلم الدامجة، وفهم الاحتياجات النفسية والتربوية المتنوعة للمتعلمين من ذوي الإعاقة، وتطوير استراتيجيات التدريس والتقييم الملائمة، وبناء الاتجاهات الإيجابية نحوهم لدى كل من المعلمين والأقران، مما يدعم عمليتي الدمج والتمكين بشكل علمي (Woolfolk, 2023).

منهجية الدراسة:
تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من حيث مراجعة الوثائق الرسمية (قوانين، تقارير الرؤية، إحصاءات وطنية)، تحليل السياسات والمبادرات الحديثة، ومقاربة نظرية في علم النفس التربوي للانعكاسات النفسية والتربوية. وكذلك المصادر الأساسية: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2022, 2024)، وزارة التنمية الاجتماعية (2023)، وثائق رؤية عمان 2040 (2020)، تقارير اليونيسيف (2023)، التغطيات الإخبارية الرسمية مثل Muscat Daily (2023؛ 2025) و Times of Oman (2023؛ 2024)، والنصوص التشريعية ذات الصلة (المرسوم السلطاني 2008/63؛ المرسوم السلطاني 2023/52؛ المرسوم السلطاني 2023/31).

نتائج الدراسة:
بالنسبة للإجابة عن السؤال الأول: ما المؤشرات الإحصائية لخدمات التعليم والتأهيل والتوظيف؟ وما التحديات العملية للأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عمان؟
تم حصر بعض المؤشرات والإحصاءات الأساسية (الوضع الراهن) للأشخاص ذوي الإعاقة:

- وفق بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (المراجع الرسمية المتعلقة بتعداد الفئات الخاصة)، بلغ عدد الأشخاص المسجَّلين كـ«أشخاص ذوي إعاقة» (آخر بيانات رسمية متاحة للجمهور في ملخصات الجهاز الإحصائي) حوالى **44,513** شخصًا (بيانات عام 2022 مُصرَّح بها في تقارير وطنية ملخصة). هذه القيمة تعطي مؤشرًا أوليًا على حجم الفئة التي يجب أن تغطيها برامج الدمج(Oman 2040) .
- نطاق الخدمات: في السنوات الأخيرة أطلقت الحكومة مبادرات للتوظيف والتأهيل المهني، وهناك خطوات لإطلاق نظام حماية اجتماعية متكامل أُعلن عنه وبدعم من شركاء (مثل اليونيسيف) يعنى بالفئات الضعيفة بمن فيهم ذوو الإعاقة (قانون الحماية الاجتماعية الجديد واعتماده في 2023 رقم 2023/52)(UNICEF) .
- مبادرات حديثة (2025): إطلاق مبادرة وطنية لتعزيز فرص العمل لذوي الإعاقة في القطاع الخاص (تغطية صحفية/إعلامية موثقة في يوليو 2025). كما تُتاح خدمات إعادة التأهيل المهني عبر بوابات وزارة التنمية الاجتماعية (muscatdaily.com) .

كما تتبنى سلطنة عُمان خطوات واضحة نحو إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن أهداف التنمية في رؤية 2040، عبر تطوير الحماية الاجتماعية، دعم التوظيف، وتعزيز التأهيل المؤسسي (Oman Vision 2040, 2020). ومع ذلك، هناك حاجة لتعزيز البيانات التفصيلية، دمج مؤشرات نفسية–تربوية في تقييم البرامج، وتوسيع نطاق التنفيذ إلى جميع المحافظات. من منظور علم النفس التربوي، توفير بيئة تعليمية مؤهلة ودعم نفسي ومهني لا يستثمر فقط في رفاهية الأفراد، بل في رأس المال البشري للأمة.
كما أنه يمكن تلخيص بعض المؤشرات والإحصاءات الراهنة كما يأتي:

1. **نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة من عدد السكان العُمانيين**
   - في تعداد 2020 الإلكتروني، بلغ عدد العمانيين ذوي الإعاقة حوالي 42,304فردًا، يُشكّلون 1.55%من المواطنين.

- في تقرير عام 2022، وصل العدد إلى 44,513 شخصًا تقريبًا، ما نسبته حوالي 2%من إجمالي السكان العمانيين(NCSI Portal) .

2. أنواع الإعاقة ومصدرها
- حوالي 54.6%من ذوي الإعاقة ولّدوا بالإعاقة (Congenital)، و 36.2%اكتسبوها بسبب المرض(NCSI Portal) .
- أكثر أنواع الإعاقة شيوعًا :السمعية، ثم الإعاقة الحركية(NCSI Portal) .

3. **التعليم**
- النسبة الملتحقة حاليًا بالتعليم هي 16.1% من الأشخاص ذوي الإعاقة ممن هم في عمر 6 سنوات وما فوق، بينما كانت نسبة الملتحقين سابقًا (أي ممن مرّ عليهم التعليم) حوالي (NCSI Portal) .52%
- نسبة الأمية بين ذوي الإعاقة (عمر 10 وما فوق) تُقدَّر بـ 27% في عام 2022(NCSI Portal) .
- نسبة الذين يحملون مؤهلات أقل من الدبلوم العام حوالي 38% من ذوي الإعاقة(NCSI Portal) .

4. **التوظيف والمشاركة في سوق العمل**
- الأشخاص ذوو الإعاقة في الفئة العمرية من 15 سنة فأكثر، نحو 28% منهم مشاركون اقتصاديًا (أي يعملون) في عام 2022(NCSI Portal) .
- العاملون ذوو الإعاقة، حوالي 19%يعملون في مهن كتابية(clerical jobs) .

5. **الحماية الاجتماعية والدعم المالي**
- بمقتضى قانون الحماية الاجتماعية 2023/52، تمّ صرف بدل شهري 130ر.ع للمواطنين العمانيين ذوي الإعاقة الذين حالتهم تتطلب رعايةً ودعمًا . (spf.gov.om)
- عدد المستفيدين من دعم ذوي الإعاقة حتى أكتوبر 2024 بلغ 41,256مستفيدًا(Times of Oman) .

6. **المبادرات التوظيفية والمشاركة الحكومية**
- حتى مايو 2023، عدد العاملين ذوي الإعاقة في القطاعين الحكومي والخاص كان **2,459**، منهم **2,104ذكور** و **335إناث**(Times of Oman) .
- الحكومة خصصت نسبة 2% من الوظائف للأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الحكومية . (Times of Oman)

2. ما الانعكاسات النفسية والتربوية لعدم التكامل الكامل لسياسات الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عمان؟

إن قلة فرص التعليم المتكافئ والتوظيف تنعكس على تقدير الذات، الانتماء المدرسي، والتحفيز الأكاديمي. فالطلبة الذين يواجهون صعوبات في الدمج قد يعانون من العزلة الاجتماعية، مما يرفع مخاطر القلق والاكتئاب لديهم (Al Rawahi & Al Hinai, 2022).

تشمل الانعكاسات النفسية والتربوية للإطار التشريعي والتنفيذ (تحليل من منظور علم النفس التربوي) ما يأتي:

1. الأمن القانوني والانتماء النفسي

وجود إطار قانوني واضح قانون 2008/63 + التصديق على (CRPD) يوفر للأشخاص ذوي الإعاقة **إحساسًا بالأمن والعدالة**، ما يقلل من الضغوط النفسية المرتبطة بالشعور بالتهميش ويزيد من التوقعات الإيجابية نحو المشاركة في التعليم والعمل. علم النفس التربوي يشير إلى أن إدراك الطفل/الشاب لوجود حقوق محمية يزيد من دافعيته ومثابرته الأكاديمية (e-inclusion.unescwa.org) .

2. أثر توفر/نقص الخدمات التعليمية على التحصيل والتقدير الذاتي
- **التعليم الشامل والتهيئة** :انعدام برامج دمج فعّالة أو ضعف الكوادر المتخصصة يؤدي إلى انخفاض التحصيل الدراسي، ويولد مشاعر «العجز الأكاديمي» التي تؤثر في التقدير الذاتي والدافعية للتعلم. من منظور تربوي، يحتاج الطالب ذو الإعاقة إلى بيئة تعليمية مستجيبة (تكييف منهج، وسائل مساعدة، دعم نفسي)، وإلا ظهر انسحاب أكاديمي واجتماعي(Oman 2040) .

3. التوظيف والهوية الذاتية
- البطالة أو تحت التوظيف لدى ذوي الإعاقة تقود إلى فقدان فرص تحقيق الذات والوظيفة الاجتماعية التي تؤثر مباشرةً في الصحة النفسية (الاكتئاب، قلة الشعور بالجدوى). المبادرات الحكومية الحديثة لتشغيل ذوي الإعاقة هي إجراءات إيجابية، ولكن نجاحها يعتمد على سياسات توظيف حقيقية، تدريب مهني متوافق، وحوافز للقطاع الخاص.(muscatdaily.com)

4.الوصمة الاجتماعية والتفاعل المدرسي
- التصورات السلبية في المجتمع تؤثر في علاقات الطفل مع زملائه ومعلميه؛ وهذا بدوره يؤثر سلبًا في الانخراط في الأنشطة الصفية وخارجها. تطبيق استراتيجيات تربوية مثل **التعلم التعاوني** والتربية الحوارية يقلّل الوصمة ويعزّز التقبّل، وفق نتائج أبحاث تربوية عامة في مجال الدمج. (تحتاج دراسات ميدانية محلية لتقييم الفاعلية في السياق العُماني)(Oman 2040) .

ويمكن اجمالاً تحديد انعكاسات السياسات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة على الصحة النفسية والتربية فيما يأتي:

1. **الدمج التعليمي :**يسهم الدمج الناجح في تعزيز الثقة بالنفس والقدرة على التفاعل الاجتماعي، بينما يؤدي الدمج غير المخطط إلى شعور بالإقصاء أو التنمر (UNICEF, 2023).
2. **الخدمات النفسية–التربوية :**نقص الأخصائيين النفسيين في المدارس يؤثر في قدرة الطلبة ذوي الإعاقة على مواجهة التحديات الدراسية والانفعالية (Ministry of Education, 2022).
3. **سوق العمل :**غياب فرص عادلة يزيد من التهميش الاجتماعي ويؤدي إلى تدني مستوى الطموح الأكاديمي (Muscat Daily, 2023).
4. **التشريعات :**القوانين الجديدة مثل مرسوم 2023/52 تفتح المجال لتقليل الضغوط النفسية عبر ضمان الحقوق، لكن أثرها يعتمد على آليات التنفيذ والتقييم الدوري (Official Gazette, 2023).

تحليل تربوي – نفسي للبيانات سالفة الذكر
يمكن تحليل المؤشرات السابق ذكرها في ضوء ما يأتي:

1. **التحديات النفسية المتعلقة بالأمية والالتحاق المحدود بالتعليم**
   - أمية تصل إلى 27% بين ذوي الإعاقة (عمر 10+) يعني أن فرص التعلم تُقطع مبكرًا. هذا قد يؤدي إلى شعور بالعجز والانفصال عن إشراف المدرسة، مما يضعف التقدير الذاتي والدافعية.
   - الطلاب الذين ما زالوا في سن مبكرة لكن لا ينضمون للتعليم يواجهون انقطاعًا في بداية بناء المهارات الأساسية (اللغة، الحساب، المهارات الاجتماعية)، وهذا يؤثر في قدراتهم الأكاديمية والنفسية لاحقًا.
2. **التأثير النفسي والاجتماعي لضعف فرص التوظيف**
   - نسبة التوظيف (28%) قد تبدو جيدة للبدء، لكن مع وجود فجوة كبيرة، خصوصًا لطبيعة الوظائف، الدخل، والاستقرار. هذا يمكن أن يؤدي إلى شعور بالفشل المجتمعي، الاكتئاب، شعور بعدم الأمان المالي، ضعف المساواة.
   - عدد كبير من ذوي الإعاقة يعمل في وظائف كتابية قد لا تستفيد من قدراتهم الكاملة أو لا توفر تحديًا مهنيًا كافيًا، مما قد يحدّ من تحقيق الذات ويخفّض رضا الشخص عن العمل.
3. **المساواة بين الجنسين والانعكاسات النفسية**
   - أقلية من بين المستفيدين إناث، نسبة التوظيف للإناث ذوات الإعاقة أقل بكثير من الذكور. هذا الاختلال يمكن أن يؤثر في الثقة بالنفس عند الفتيات، تقلّل من فرص الاستقلال المهني، وتزيد من التحديات النفسية الاجتماعية المرتبطة بالدور الاجتماعي والتوقعات المجتمعية.
4. **الدعم المالي والرعاية وتأثيره النفسي**
   - صرف بدل شهري ثابت يساعد على توفير جزء من الأمان المالي، لكن إذا كانت المبالغ لا تكفي لتغطية تكاليف الرعاية والدعم اللازمين، قد يستمر الشعور بالقصور أو التهميش.
   - التقييم وظروف الأهل والمؤهلين للتأهيل مهمة: الدعم المالي وحده ليس بكافٍ — يجب أن يُرافقه دعم تربوي ونفسي، تأهيل مهني، مرافق تعديل مادي، وإمكانية الوصول للمرافق التعليمية.

3.كيف تترجم رؤية 2040 التزامها بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة؟

رؤية 2040 تؤكد على بناء مجتمع متماسك ومنصف، مع محور خاص بالإنسان يشمل الحماية الاجتماعية، التعليم للجميع، ودمج التكنولوجيا لخدمة المواطن .(e-inclusion) التطبيق العملي يتجلّى في: تحديث نظام الحماية الاجتماعية (2023)، دعم مبادرات التوظيف (2025)، وبرامج إعادة التأهيل والتدريب المهني. هذه الخطوات تشير إلى وجود إرادة مؤسسية، لكن مستوى التنفيذ والانتشار يختلف عبر المحافظات والقطاعات(Oman 2040) .

نقاط تحتاج إلى تحسين:

1. **فجوة بيانات تفصيلية** :الإحصاءات الوطنية متاحة بشكل ملخّص؛ لكن قلة قواعد بيانات مفصّلة عل مستوى النوع/المنطقة/المدى التعليمي تعيق التخطيط الدقيق .)التحسين مطلوب في قاعدة بيانات (Oman 2040) . NCSI
2. **تفاوت الخدمات** :برامج التأهيل والتدريب غالبًا تركّز في المدن الرئيسة، مما يخلق فجوة خدماتية بين المناطق. (muscatdaily.com)
3. **نقص التقييم النفسي–التربوي الموحد :لا توجد مؤشرات نفسية–تربوية رسمية ضمن أدوات متابعة تنفيذ برامج الدمج على نحو واضح(UNICEF) .**

4.ما مؤشرات القياس المقترحة لنجاح الإدماج (قابلة للقياس سنويًا)؟

- نسبة الالتحاق المدرسي للطلاب ذوي الإعاقة مقابل السكان العامين (حسب الفئة العمرية).
- نسبة التخرج/الانتقال بين مستويات التعليم لذوي الإعاقة.
- معدل توظيف ذوي الإعاقة في القطاع الخاص والعام (نسبة التوظيف إلى القوة العاملة).
- مؤشرات نفسية مجمعة: متوسط درجات مقياس التقدير الذاتي (مقاييس معيارية)، نسبة الإبلاغ عن شعور بالتمييز/الوصم.
- نسبة الخدمات المؤمَّنة (تأهيل مهني، دعم نفسي) إلى العدد المحتاج.

5. ما التوصيات العملية لربط تنفيذ رؤية 2040 بمؤشرات نفسية–تربوية قابلة للقياس؟

يمكن طرح بعض التوصيات العملية التربوية والنفسية القائمة **على الأدلة**، مع ربطها بمخرجات رؤية 2040:

أ. على مستوى السياسات والمؤسسات

1. **تطوير قاعدة بيانات وطنية مفصلة** عن ذوي الإعاقة تشمل نوع الإعاقة، مستوى التعليم، حالة التوظيف، والخدمات المتلقاة، بالتعاون بين **NCSI**ووزارة التنمية الاجتماعية. هذا يُسهّل التخطيط وتخصيص الموارد (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2022).
2. **إدماج مؤشرات نفسية–تربوية** ضمن تقييم برامج رؤية 2040، مثل مستوى التقدير الذاتي، الدافعية للتعلم، رضا الأسرة عن الخدمات (Oman Vision 2040, 2020).
3. **حوافز للقطاع الخاص** لتوظيف ذوي الإعاقة، عبر إعفاءات ضريبية، دعم رواتب مبدئي، وبرامج تدريب مهني متوافق مع متطلبات السوق (Muscat Daily, 2023).

ب. على مستوى التعليم والتدريب

1. توسيع برامج الدمج التربوي :تدريب المعلمين على استراتيجيات الدعم مثل التعلم التعاوني والتكييف المنهجي.

2. تفعيل خدمات الإرشاد النفسي داخل المدارس لدعم التكيف، مهارات مواجهة الوصمة، وتعزيز التقدير الذاتي.(Ministry of Education, 2022)
3. تعزيز مراكز التدريب المهني وربطها بسوق العمل لضمان مطابقة المهارات للوظائف المتاحة (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023).

ج. على مستوى المجتمع والبنية التحتية

1. **برامج توعية مجتمعية مستمرة** تركز على القدرات والإمكانات، وتشارك العائلات لتقليل الوصمة الاجتماعية.
2. **تهيئة البنية التحتية والمواصلات والمرافق الرقمية** لتكون متوافقة مع معايير النفاذية والوصول الرقمي (e-inclusion, ESCWA, 2022).

الخلاصة

تُظهر سلطنة عُمان خطوات إيجابية وواضحة نحو إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن أهداف التنمية في رؤية 2040 (تطوير الحماية الاجتماعية، مبادرات التوظيف، الدعم المؤسسي). ومع ذلك هناك حاجة ماسة لتعزيز البيانات التفصيلية، دمج مؤشرات نفسية–تربوية في تقييم البرامج، وتوسيع نطاق التنفيذ إلى جميع المحافظات. من منظور علم النفس التربوي، إن توفير بيئة تعليمية مؤهلة ودعم نفسي ومهني يستثمر ليس فقط في رفاهية الأفراد، بل في رأس المال البشري للأمة ككل (Oman 2040) .

المراجع العربية:

[1] الأمانة العامة لمجلس الوزراء - المجلس الأعلى للتخطيط. (2020). رؤية عُمان 2040. مسقط، سلطنة عُمان.

[2] الصندوق الوطني للحماية الاجتماعية .(2024) *برنامج الإعاقة* . متاح عبر : https://www.spf.gov.om/en/protection_programs/disability-benefit/

[3] المرسوم السلطاني رقم 2023/31 بإصدار قانون التعليم المدرسي . (2023)*الجريدة الرسمية للسلطنة*.

[4] المرسوم السلطاني رقم 2023/52 بإصدار قانون الحماية الاجتماعية .(2023) *الجريدة الرسمية للسلطنة*.

[5] المرسوم السلطاني رقم 2008/63 بشأن رعاية وتأهيل المعاقين . (2008)*الجريدة الرسمية للسلطنة* .متاح عبر : https://decree.om/2008/rd20080063/

[6] المرسوم السلطاني رقم 2021/8 بشأن استبدال مصطلح "المعاقين" بـ "ذوي الإعاقة .(2021) "*الجريدة الرسمية للسلطنة* .متاح عبر : https://decree.om/2021/rd20210008/

[7] المركز الوطني للإحصاء والمعلومات .(2020) *التعداد الإلكتروني للسكان والمساكن والمنشآت 2020* .مسقط: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

[8] المركز الوطني للإحصاء والمعلومات .(2022) *إحصاءات ذوي الإعاقة 2022* .مسقط: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

[9] المركز الوطني للإحصاء والمعلومات .(2024). النشرة الإحصائية للأشخاص ذوي الإعاقة 2024 .مسقط: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

[10] وزارة التنمية الاجتماعية .(2023) *برامج وخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة* .مسقط: وزارة التنمية الاجتماعية.

[11] قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة92-(2025) . الجريدة الرسمية العدد -1620. سلطنة عمان.

المراجع الأجنبية:

[1] Al Rawahi, S., & Al Hinai, R. (2022). Inclusive education and self-esteem among Omani students with disabilities. *International Journal of Special Education, 37*(3), 45–59.

[2] e-Inclusion. (2022). *Digital accessibility and inclusion policies in Arab states*. ESCWA. https://www.unescwa.org/e-inclusion

[3] Ministry of Education. (2022). *Annual report on students with disabilities in Oman*. Muscat: Ministry of Education.

[4] Ministry of Social Development. (2023). *Services for persons with disabilities*. Muscat: Ministry of Social Development.

[5] Muscat Daily. (2023, July 22). Ambitious reforms pave way for universal social protection in Oman. Retrieved from https://www.muscatdaily.com/2023/07/22/ambitious-reforms-pave-way-for-universal-social-protection/

[6] Muscat Daily. (2023, July 8). Launch of national initiative to enhance employment opportunities for persons with disabilities. https://www.muscatdaily.com

[7] NCSI – National Center for Statistics and Information. (2022). *Disability statistics report 2022*. Muscat: NCSI.

[8] Official Gazette. (2023). *Royal Decree 52/2023 – Social Protection Law*. Muscat: Government of Oman.

[9] Oman Vision 2040. (2020). *Oman 2040: Human-centric development framework*. Muscat: Government of Oman.

[10] Times of Oman. (2023, May 28). Persons with disabilities in Oman being integrated and empowered. https://m.timesofoman.com/article/133233

[11] Times of Oman. (2024, October 17). About 1.5mn beneficiaries make use of Social Protection Law. https://m.timesofoman.com/article/152207

[12] UN Treaty Collection. (2009). *Convention on the Rights of Persons with Disabilities – Oman ratification*. United Nations. https://treaties.un.org

[13] UNESCO. (2017). A guide for ensuring inclusion and equity in education. UNESCO Digital Library.

[14] UNICEF. (2023, July 26). UNICEF welcomes launch of Oman's new national social protection initiative. Retrieved from https://www.unicef.org

[15] United Nations. (2006). Convention on the Rights of Persons with Disabilities (CRPD). Treaty Series, 2515, 3.

[16] Woolfolk, A. (2023). Educational Psychology (15th ed.). Pearson.

[17] World Health Organization (WHO). (2010). Community-based rehabilitation: CBR guidelines. WHO.

[18] World Health Organization(WHO). (2008). *Royal Decree 63/2008 Welfare and Rehabilitation of Persons with Disabilities Act*. WHO MiNDbank. https://extranet.who.int/mindbank/item/5889.

Journal of Educational and Psychological Research

Journal homepage: https://jperc.uobaghdad.edu.iq

ISSN: 1819-2068 (Print); 2663-5879 (Online)

Journal of Educational and Psychological Research

Empowering Persons with Disabilities and Their Inclusion in Light of Oman Vision 2040: A Descriptive-Analytical Study from an Educational Psychology Perspective

Dina Samir Ali*[1] and Khalid Muslem Al Mashikhi[2]

[1, 2] College of Arts and Applied Sciences, Dhofar University, Sultanate of Oman

ARTICLE INFO

Article history:
Received: September 21, 2025
Revised: February 20, 2026
Accepted: March 3, 2026
Available online: July 1, 2026

Keywords:
Oman Vision 2040
Disability
Educational psychology
Inclusive education
Social protection

ABSTRACT

Disability is considered one of the complex humanitarian and societal issues that goes beyond the medical dimension to encompass educational, psychological, economic, and social dimensions. This research aims to analyze the reality of disability in the Sultanate of Oman from an educational psychology perspective by reviewing the legislative and institutional frameworks related to the care and rehabilitation of individuals with disabilities, in addition to statistical indicators related to education, rehabilitation, employment, and social protection. The study adopted a descriptive–analytical approach, relying on official documents, national reports, and statistics issued by the National Centre for Statistics and Information, as well as initiatives of the Ministry of Education and the Ministry of Social Development, and relevant international reports. The results showed that the Sultanate of Oman has achieved notable legislative and institutional progress in supporting the rights of people with disabilities and providing a supportive legal environment. However, challenges remain, particularly with regard to low enrollment rates in education (16.1%), high illiteracy rates (27%), and low levels of qualitative employment (28%), in addition to a clear gender gap between males and females in educational and employment opportunities. These challenges are reflected in the psychological and educational well-being of this group in the form of low self-esteem, difficulties in school adjustment, social exclusion, and weak academic motivation. The research concludes that achieving the targets of Oman Vision 2040 requires strengthening detailed data systems, integrating psycho-educational indicators into the monitoring of the implementation of inclusion programs, and expanding the scope of services to cover all governorates. It also recommends activating psychological counseling programs in schools, training teachers in inclusive education strategies, and providing incentives to the private sector to employ individuals with disabilities. Investment in inclusive education and psycho-social support contributes to building human capital capable of achieving the sustainable development envisioned by the Vision.

* Corresponding author.
E-mail address: dali@du.edu.om
DOI: 10.52839/0111-000-090-004

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.